



البرنامج الانتخابي

لكتلة القوات اللبنانية النيابية



أي لبنان يريد حزب القوات اللبنانية؟

أيتها اللبنانيات، أيها اللبنانيون، إن لبنان الذي نناضل من أجل تحقيقه، ونضعه نصب أعيننا كعنوان لعمل تكثّل نواب القوات اللبنانية هو:

لبنان الحرية والكرامة والعنفوان.

لبنان السيادة والاستقلال والسلاح الواحد بيد الجيش اللبناني.

لبنان الدولة الممسكة وحدها بالقرار الاستراتيجي والتي لا شريك لها لا من قريب ولا من بعيد فيه.

لبنان المحبة والتآخي والأصالة والتقاليد.

لبنان الإنسان واحترام حقوقه وحرياته.

لبنان المساواة والعدل والحق والنظام والقانون.

لبنان المدرسة والطبيبة والدواء كحق من حقوق المواطن الأساسية.

لبنان العدالة الاجتماعية وفرص العمل لكل المواطنين.

لبنان السياق إلى المعرفة والريادة في المجالات كافة.

لبنان الكفاءة والنزاهة والأخلاق والعمل الدؤوب لرفع مستوى الوطن بين الأمم.

لبنان الوطن اللائق والمحترم المستقر الذي يدفع الشباب ليؤسسوا عائلات صالحة ويعودوا من بلاد الاغتراب والمعبرة.

لبنان القضاء العادل والزيه المستقل الذي يعطي كل ذي حق حقه.

لبنان المؤدي إلى النيابة والوزارة دون التزلف والاستزلام، وبفعل الكفاءة والعمل الدؤوب.

لبنان الرافع إلى سلم القيادة من هو أهل للقيادة وليس من يرث الزعامة ابا عن جد فأبن وحفيد إلى ابن الحفيد وحفيد الحفيد.

لبنان الإدارة العامة الشفافة والنزاهة والعاملة لتحقيق الصالح والخير العام.

لبنان الكهرباء التي سنعيدها 24/24 بالطرق الشفافة والقانونية والمستقيمة تبعاً للأصول وبأفضل الأسعار التنافسية.

لبنان الماء التي لا تنقطع في وطن ثروته الأساسية ماؤه.

لبنان الشاطئ النظيف، لبنان الغابات الخضراء، لبنان الشوارع النظيفة، لبنان الهواء النقي.

أيتها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

هذا هو لبنان الذي نعمل لتحقيقه وما سوف نحققه بإذن الله وتعاضد سواعدكم مع جهودنا.

نكتفي بوصف هذا لبنان النائم في أعماقكم وفي أحلامنا نحن أبناء جيل شعره يشيب وكله أمل في شباب يستسلم منه المشعل، مشعل القضية التي يجب أن يبقى نورها مضينا من جيل

إلى جيل، حتى ينتصر الحق ويبيني الوطن المثالي لكي نسلمه بفخر وأمانة من أgunaها إلى أيديكم، نحن الفردون بلقائكم تصبروا قريباً رفاقنا في سمات العمل النضالي البرلماني

والسياسي، والمساوات وصناديق الاقتراع بانتظاركم دفاعاً عن لبنان، وفداءً للشهداء، وتحظيراً للمستقبل.



المطلوب منا ومنكم كثير وصعب ولكنه ليس مستحيلاً.

الأمر الأساس هو التحليل بأخلاقيات التزامنا بربنا، بمجتمعنا، بترابنا، بتراثنا وتقاليتنا، والمحافظة عليها كأمانة من جيل إلى جيل، وبالمقابل السعي الدؤوب والعمل على استكمال بناء الإنسان والمجتمع والدولة والمؤسسات.

أيتها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

إن التحدي الذي يواجهنا اليوم ليس تحدياً عسكرياً ولا حرب وجود فقط، إنما الخطر اليوم أكبر وأشمل ويتمثل في التجهيل والتبيّض والإلقاء والبطالة والدرمان والظلم الاجتماعي والركود الاقتصادي وصولاً إلى الهجرتين الداخلية ومن ثم الخارجية تحت وطأة الأزمات الإجتماعية وتفاقم مشكلة اللاجئين على أكثر من صعيد...

المطلوب أن لا نستسلم،

أن لا ن Yas, لا نفقد إيماننا بلبنان وبقدرة الشعب اللبناني الهايلة ونجاحاته في كافة الميادين وفي كافة دول العالم!

المطلوب أن نبقى ونستمر،

أن نعمل ونهيء فرص عمل،

أن نؤمن مشاريع سكنية ومصانع ومرافق خدماتية تشجع جيل الشباب المتخصص على التشبيث بالأرض التي استبسّلنا في الدفاع عنها، لنبني عليها الحلم الصاعد المنبع من بين الصخور، كما زرع أجدادنا الجلال وقطفوا من قلب الصخر وصمدوا في أرض لبنان حتى أصبحت ملاداً لكل عاشق حرية وكل مضطهد في هذه المنطقة من العالم.

هكذا صار لبنان عبر التاريخ عنواناً للحرية والتعدديّة في مواجهة القهر والعبودية وهممّيّة اللون الواحد والرأي الواحد.

المطلوب منا اليوم ليس التلهي بالشعارات الطنانة الرنانة والديماغوجيا وتناقض الأقوال والأفعال وتغيير الموقف من العكس إلى العكس ولا حتّى الإعلام والظهور على شاشات الفضائيات فحسب، بل العمل المتواضع الهاudit العلمي المبرمج استراتيجيةً والمدروس والمتأثر مع رؤيةً متكاملةً ومتجانسةً للأهداف والمصالح الإستراتيجية الوطنية العليا:

نعم المطلوب برنامج عمل برلماني ووزاري وإداري تنفيذاً لمشروع توضع ويخطط لها بشفافية واحتراف ويعمل على تحقيقها في خدمة الإنسان والمجتمع والمواطن بالدرجة الأولى.

فإذا كان الوطن سليماً كانت عائلاتنا سليمة وأفرادنا سعداء يعيشون بكرامتهم وينعمون بالأمن والاستقرار وسيادة الوطن، والعدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي ويدققون ذاتهم الانسانية بأبعادها كاملة، روحياً ومادياً وثقافياً واجتماعياً وصحياً وعائلياً وشخصياً.



المرتكزات والمبادئ الدستورية والقانونية والحقوقية والسياسية لبرنامج تكتل نواب القوى اللبنانية الانتخابي

نعم، لن نكتفي اليوم بالقول للبنانيات واللبنانيين ما نتوق إليه جمِيعاً في لبنان، بل ندعوهم إلى شبك الأيدي وال الوقوف قلبًا واحدًا ويدًا واحدة لننهض بـلبنان والدولة والنظام والمؤسسات إلى حيث نريد، وذلك عبر المشاركة الكثيفة في الانتخابات النيابية والتصويت لمن نذروا أنفسهم للوطن حراساً لا ينامون، ومشاعل لا تطفئ، ووضعوا لبنان أمانة على صدورهم ووعداً وعهداً بالوفاء لشهدائهم وإلتزاماً بـالمبادئ، ويأتون اليوم ليعلنوا التزامهم بكافة المواقف والشرع وإعلانات المبادئ الدستورية والقانونية تحقيقاً لـبرنامج العمل الذي نصّله أدناه، عنواناً ووعداً وعهداً ينوي تكتل نواب القوى اللبنانية تحويله إلى قوانين وخطط عمل نافذة يقرّها المجلس الـنـيـابـيـ اللبنانيـ فيـ ولـايـتهـ الـنيـابـيـةـ المـقـبـلـةـ وذلك بـوـديـ منـ المرتكـزـاتـ والـمـبـادـئـ الدـسـتـورـيـةـ وـالـقـانـوـنـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ الـآـتـيـةـ:

- **وثيقة اتفاق الطائف**
- الدستور اللبناني مقدمة ونصوصاً كاملاً
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- أعمال المجمع البطريركي الماروني-النصوص والتوصيات الصادرة في بكركي عام 2006
- الشرعة السياسية لــحزـبـ الـقوـىـ الـلـبـنـانـيـ التيـ أـقـرـهـاـ الحـزـبـ فـيـ العـاـمـ 2012
- برنامج ترشح رئيس الحزب لمنصب رئيس الجمهورية

نقف اليوم لنعلن إيماناً الثابت بهذه المجموعة من المبادئ العليا والسامية التي نريدها في حزب القوى اللبنانية عنواناً لنظامنا السياسي والديموقراطي، ومنارة تدلنا على الطريق لبناء لبنان الذي بذلتـاـ الغـالـيـ والـرـخـيـصـ دـفـاعـاـ عـنـهـ.



الخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي لكتلة القوى اللبنانية النيابية

أولاً: في البعد السياسي والكبياني للدولة

الدولة والكيان ما يزالان مستهدفين نظراً لرواسب عهد الوصاية من جهة، ومن جهة ثانية لوجود دولة تقاسمها السلطة والقرار وتقوّض المرجعيات وتعطل المؤسسات وتدخل بالتوازنات وتضرب الميثاقية وتهدد العيش المشترك وتساهم بشكل رئيسي في تغيير وجه لبنان المشعر بدوره وتشويه صورته في علاقاته الدولية والعربية.

لذلك، سوف تستمر كتلة القوى اللبنانية النيابية بالمطالبة بـ:

1. التمسك باتفاق الطائف كإطار سياسي لتكريس روح الميثاقية وتعزيز المفهوم الدستوري للحياة السياسية وكسبيل لتحقيق التوازن الوطني واستعادة الجمهورية.
2. إعادة النظر بالمعاهدات اللبنانية-السورية على ضوء المصلحة الوطنية اللبنانية العليا.
3. إلغاء المجلس الأعلى اللبناني-السوري.
4. ترسيم الحدود مع سوريا تحت إشراف الأمم المتحدة وطلب مراقبين دوليين.
5. تسليم "حزب الله" سلاحه للدولة وحصر القرار الاستراتيجي بيد الدولة اللبنانية وحدها من دون شريك ولا منازع.
6. حل الخلافات الوطنية سلمياً وسياسياً بعيداً عن منطق القوة والفرض.
7. توفير الدعم الكامل للمحكمة الدولية الخاصة ببنان من أجل كشف حقيقة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه كما الاغتيالات التي طالت رموز ثورة الأرز كافة، وتوقيف المجرمين وردع الجريمة السياسية.
8. كشف مصير المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، وتحويل قضيّتهم إلى بند أساسي على جدول أي تسوية سياسية.





ثانياً: في الحريات العامة ودور القضاء والأجهزة الأمنية

إن حماية الحريات العامة في لبنان وتدخل الأجهزة الأمنية في الحياة العامة والسياسية بحاجة لصياغة دائمة ولضوابط محددة،

لذلك، سوف تستمر كتلة القوات اللبنانية النيابية بالعمل على:

1. توفير كل الضمانات التي تكفل الحفاظ على الحريات العامة في البلاد كحرية الرأي والتعبير والمعتقد والممارسة

والصحافة والإعلام وحماية الدرية الشخصية،

وعدم السكوت عن أي تجاوز في استعمال

الصلاحيات من قبل الأجهزة القضائية والأمنية.

2. ضمان استقلالية القضاء وشفافيته وصولاً إلى إلغاء

كافحة المحاكم الاستثنائية وحجب صلاحياتها عن ملاحقة

المدنيين، وذلك من خلال اقتراحات القوانين في المجلس

النيابي.

3. المطالبة بعدم توريط كافة الأجهزة الأمنية بجميع فروعها

باليielding السياسي وبالتعاطي السياسي مع المعارضة والموالاة

والتدخل بالشؤون السياسية ومنعهم من تجاوز حدود صلاحياتهم التي

حددتها القانون.



ثالثاً: في إقرار قانون اللامركزية الإدارية الموسعة

إن تخفيف عباء الحكم عن كاهل السلطة المركزية وتمكين المواطن من إدارة شؤونه الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والمعيشية محلياً، وتسهيل المعاملات الإدارية وتحفيز الدورة الاقتصادية، تشكل أولوية بالنسبة لذريع القوات اللبنانية.



لذلك، سوف تستمر كتلة القوات اللبنانية النيابية بالعمل داخل اللجان النيابية من أجل:

1. إقرار قانون اللامركزية الإدارية الذي يمنح المجالس المحلية المنتخبة أوسع الصلاحيات والاستقلالية الإدارية والمالية.

2. إقرار قانون لإنشاء وزارة مستقلة للبلديات تعزيزاً للعمل البلدي والتنمية المحلية.



رابعاً: في مكافحة الفساد والاستغناء عن دولة الإعالة

إن الفساد المستشري في الدولة اللبنانية له منبع ومن ثم يتشعب في الإدارة رواهداً وقنوات ليصل إلى قطرات فساد في أسفل الهرم الإداري. وباقفال الممنع الكامن في جزء من الطبقة السياسية المتحكمة بزمام الأمور، تزول تلقائياً كل هذه الشبكة.

نحن لسنا بحاجة إلى أجهزة رقابية جديدة أو هيئات إستشارية من أجل مكافحة الفساد في لبنان لأنها موجودة والمشكلة برأينا تكمن في تفعيلها والإلتزام بالمقررات الصادرة عنها، حيث لا يعود القابضون على القرار في البلاد يتذمرون القانون والمقررات تارةً تحت شعار "مرقلي لمرقلك" وتارةً أخرى تحت مبدأ التراضي.

وبما أن السلطة السياسية في البلاد تتكون من الذي ننتخبوهم نحن وهم من يحددون إن كانت الدولة ستكون نزيهة وتحارب الفساد أو دولة محاصلة يتم اقتسام مواردها في المزاد. وبما أنه أصبح معلوماً للجميع من هم المفسدون في الدولة تصبح المشكلة، ولب المشكلة هي المواطن الذي يعود لانتخاب هؤلاء في كل مرّة ومن ثم يطالب بمحاربة الفساد.

إن انتخاب هؤلاء هو مشاركة مباشرة من المواطن في الفساد.



وعلى الرغم من هذا الواقع، سوف تواصل كتلة القوات اللبنانية النيلية بالعمل على:

1. إحداث هيئة مستقلة لمكافحة الفساد.

2. تعزيز دور ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي، ومجلس الخدمة المدنية

3. تحديد القوانين العقارية بالأخص المتعلقة بتحديد الأموال العمومية في المناطق غير الممسوحة.

4. مكننة الإدارة وإقرار قانون الحكومة الإلكترونية التي تقدم به حزب القوات اللبنانية، كمدخل أساسي لإيقاف بعض أبواب الهدر والفساد.



خامساً: في الصحة العامة

تمثل التغطية الصحية الشاملة رهاناً استراتيجياً للقوات اللبنانية بهدف توفيرها لجميع اللبنانيين من دون تمييز، وقد انطلق وزير الصحة غسان حاصباني بهذا المشروع آخذًا في الاعتبار المساعي السابقة لوزير الصحة الأسبق محمد جواد خليفة كما لرئيس لجنة الصحة النيابية الدكتور عاطف مجدلاني.

وسوف تتابع كتلة القوات اللبنانية النيابية العمل على:

١. إقرار قانون التغطية الصحية الشاملة حيث يواصل مشروع القانون مساره في اللجان النيابية. الأمر الذي سيخلق طمأنينة ثابتة للمواطن اللبناني ويوزن بين ذرينة الدولة وقدراته المادية وأوضاع المستشفيات.

٢. تحديث القطاع الصحي واستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

٣. إتاحة الخدمات الصحية المنظورة في إدارة القطاع الصحي أو في صميم العلاج لكافة المواطنين وتأمين أعلى مستويات سلامة المواطن في الغذاء والدواء.

سادساً: في التربية والتعليم

إن التزام القوات اللبنانية بالتعليم يكفله الدستور وشرعة حقوق الإنسان ثابت وعملي. ويرتكز على ضرورة الخروج من الدوامة المستمرة للصراعات بين الفئات المعنية بقطاع التعليم.

لذلك سوف تعمل كتلة القوات اللبنانية النيابية على:

إقرار صيغة تؤمن للأهل الدعم والغطاء اللازمين مقابل المزايق والرسوم التي يسددونها للدولة، ما يمندهم قدرة الاختيار الحر لتعليم أبنائهم بدلاً من تركهم لقدرهم.





سابعاً: في البيئة

تفتضي الإشارة إلى أن النمو الذي نريد هو نمو مستدام لا يكون على حساب ثروة لبنان الطبيعية، وديانه وجبله، هواه وماه. نحن نواجه اليوم الكثير من المشاكل البيئية وأهمها تلوث الهواء والماء وأزمة معالجة النفايات التي لن نوفر جهداً للدفع باتجاه إيجاد حل جذري لها، بالإضافة إلى تراجع المساحات الخضراء.

لذلك سوف تعمل كتلة القوات اللبنانية النيابية على:
تأمين الارادة السياسية الصادقة لوضع تلك البرامج والأفكار موضع التنفيذ وذلك عبر إيصال مسؤولين جديين فعاليين لترجمة هذه الإرادة على أرض الواقع.



ثامناً: في الزراعة والتنمية الريفية

يستورد لبنان ٨٥٪ من حاجاته الغذائية وهذا غير مقبول في بلد زراعي في الأساس كلبنان. من جهة أخرى يعاني القطاع من انحسار الأسواق أمام إنتاجه.

لذلك سوف تعمل كتلة القوات اللبنانية النيابية على:

1. وضع إطار عملي يسمح لوزارة الزراعة القيام بإشراف فعلي على حسن زراعة المنتوجات وفقاً للمعايير الدولية ما يسهل تسويقها.
2. إيجاد أسواق لتصريف الإنتاج الزراعي.



تاسعاً: في حقوق المرأة

عندما نتحدث عن حقوق المرأة، يكون الإن庇اف أكبر للمرأة بمجرد أنها تخصصها بالتوجه لحقوقها، بل بمجرد تطبيق هذه الحقوق بشكل تلقائي ودون تمييز مع مراعاة كفاءاتها وإمكاناتها.

إنّ ما يلزم هو خطوة واحدة فقط وهي العمل على إزالة كل تمييز أو إجحاف بحق المرأة في منظومة القوانين اللبنانيّة.

لذلك سوف تعمل كتلة القوات اللبنانيّة النيابية على استكمال ما بدأته في الولايّة النيابيّة السابقة من استكمال اقرار القوانين التي تزيل الاجحاف بحق المرأة اللبنانيّة.



عاشرًا: في المشاكل العامة

سوف تعمل كتلة القوات اللبنانيّة النيابيّة على:

1. منع المضاربة على اليد العاملة اللبنانيّة وتشديد الرقابة في هذا الإطار.
2. تشديد الرقابة على المعابر الشرعيّة وغير الشرعيّة والتشدد في ضبط البضائع المُهربة.
3. حل أزمة السير على أوتوستراد جونيه .
4. السعي لإنشاء مؤسسة للتسليف العقاري على غرار المؤسسة العامّة للإسكان، لتشجيع الشباب على شراء العقارات في بلادتهم وإقامة المساكن عليها بأسعار معقولة.
5. إضاعة الأتوسترادات والطرقات العامّة، لأن نسبة كبيرة من الحوادث مردها إلى غياب الإنارة.
6. إيجاد حل بيئي وشفاف للنفايات المنزليّة وغيرها.



في الختام

«إن المطلوباليوم هو أن يأتي الشعب اللبناني بممثلي عنده يُشبهونه في أخلاقياته وعيشه اليومي، ولا يشبهون مجتمعاً آخر يعيش عالمه الخاص ومصالحة الخاصة».

إن القوات اللبنانية تشد التغيير وتعمل له إنطلاقاً من الانتخابات النيابية المقبلة. ومثلاً اختارت نواباً ووزراء ناجحين، نظيفي الكف واللسان، فإنها حتماً ستختار مرشحها للانتخابات النيابية من النوعية ذاتها، فهلموا وأعدوا طريق التغييراً

إقرعوا لأصحاب الأكف البيضاء والسبير البيضاء، إقرعوا لأصحاب السياسات العامة وليس لأصحاب الخدمات الشذوذية. إقرعوا للأكفاء وليس لمجرد الأقرباء أو المعارف الشخصية ولو لم يكونوا أكفاءً.

إقرعوا للشجعان الذين لا يهابون شيئاً ويقولون للأعور أعور بعينه. لا تقتربوا للذين يتكلمون ليلاً نهار ولا يفعلون شيئاً، بل للذين يتكلمون قليلاً ويفعلون كثيراً. أنتم جمیعاً تواقون للتغيير وندن كقوى لبنانية أثبتنا مراراً وتكراراً أنتا أرباب التغيير المنشود.

لا تقتربوا للذين لا سياسات واضحة لديهم خصوصاً على المستويات السيادية في الدولة. بعد كل ما عشمموه من تجاذب، تعرفون تماماً المعرفة من يفعل ماذا. فلا تتأذرو واقرعوا للذين رأيتُوهُم بأم العين يفعلون ما تُرِيدون. لأنَّا موجَّد دائمًا إذا عرفنا كيف نصنفه، وإنَّا له «لصانِغون».



من أجل تحقيق هذا البرنامج

صار بدّا

نزاهة مش فساد
محاسبة مش محسوبية
دولة مش مزرعة
شراكة مش محاصصة
مساءلة مش لفلفة
عدالة مش ظلامية
شفافية مش ضبابية
إنماء مش حرمان
استثمارات مش صفقات
كفاءة مش واسطة
سيادة مش تبعية
دولة مش دولية

صوتك

elections.lebanese-forces.com



